مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

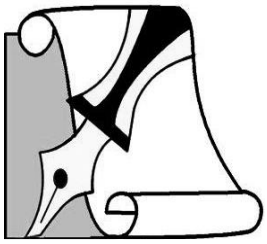

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

القدس والأقصى: أهداف دائمة للإرهاب الصهيوني والمخططات الاستيطانية
السلطة الفلسطينية و"كتيبة جنين": اعتقالات وحرب بيانات. فهل يقع الصدام؟

في الوقت الذي يواصل فيه المستوطنون حربهم الإرهابية الخطيرة للغاية، على المناطق الفلسطينية، بهدف تنفيذ مخططات معدّة مسبقاً، ومنسّقة مع أقطاب حكومة اليمين المتطرفة، لتوسيع الاستيطان، والسيطرة على مناطق "ج"، عبر الاستعانة بـ "الطرق الالتفافية"، التي تربط تلك المستوطنات بالمدن الإسرائيلية، تشهد العلاقة بين العلاقة بين السلطة الفلسطينية، وتحديداً أجهزتها الأمنية و"كتيبة جنين"، توتراً ملحوظاً، على خلفية قيام السلطة بلعب الدور الحارس والحامي لإسرائيل، فيما تعصف الخلافات بين الفصائل الفلسطينية المدعوّة لحضور اجتماع الأمناء العامّين في العاصمة المصرية القاهرة، نهاية الشهر الجاري، بسبب ملف "الاعتقال السياسي".

وما هي آخر التطورات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية؟

تواصل الحكومة الإسرائيلية الفاشية خطط الزحف الاستيطاني، وكان آخرها شروع مستوطنين ببناء بؤرة استيطانية جديدة في منطقة السواحرة، شرق القدس المحتلة، على أرض تملكها عائلة أبو حسين، وتُعتبر المدخل الرئيسي لقرية السواحرة، التي تبلغ مساحتها نحو 70 ألف دونم، حيث وضع مستوطنون مسلّحون بيوتاً متنقلة وألعاب أطفال في منطقة "سطح الغزالة"، التي تقدّر مساحتها نحو 250 دونماً، وهي قريبة من مستوطنة "كيدار" المقامة على أراضي بلدة أبو ديس، شرق القدس المحتلة، بهدف ربط مستوطنتي طكيدار" وطبوعز" المقامتين على أراضي أبو ديس والسواحرة.

على أن ذلك تزامن مع الكشف قبل أيام عن خطة يعدّها سموتريتش للسيطرة على مناطق "ج"، التي تشكّل 60% من أراضي الضفة الغربية، وبخاصة منطقة الأغوار.

وعليه، لتعزيز السياسات الاستيطانية، كانت لجنة الخارجية والأمن التابعة لـ "الكنيست" عقدت جلسة خاصة لمناقشة سُبل منع البناء الفلسطيني في المناطق المصنّفة "ج" في الضفة الغربية، مقابل تعزيز الاستيطان، حيث حضر تلك الجلسة الوزير المتطرف في وزارة الجيش، والمسؤول عن الإدارة المدنية، بتسلئيل سموتريتش. وخلال الجلسة، قال مسؤول ملف البنى التحتية في الإدارة المدنية للاحتلال، آدام أفيعاد، إن إدارته هدمت 550 مبنى فلسطينيًا في تلك المناطق خلال عام 2022، من أصل 1600 مبنى تم رصدها، وأنه خلال العام الجاري هدمت 220 مبنى من أصل 1000.

وما هو نصيب مدينة القدس من الاستيطان؟ و لماذا يعرقل الاحتلال مشاريع ترميم الأقصى؟

في الواقع لا تزال مدينة القدس المحتلة في عين العاصفة الاستيطانية، حيث تحتل المرتبة الأولى من بين المدن الفلسطينية التي تتعرض لهجمات الاستيطان، وذلك عبر مواصلة سلطات الاحتلال عرقلة مشاريع الإعمار في المسجد الأقصى المبارك، فضلاً عن استمرار شرطة الاحتلال الإسرائيلي في منع لجنة الإعمار التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، من العمل على ترميم وإعمار المسجد، بعدما هدّدت جميع موظفيها بالاعتقال إذا باشروا أعمالهم، وذلك بهدف حسم معركة القدس المحتلة لصالح التهويد وجماعات "الهيكل" المزعوم.

وأكثر من ذلك، تضع سلطات الاحتلال قيودًا مشدّدة على إدخال المواد والمعدّات اللازمة لذلك، رغم حاجة المسجد الملحّة إلى ترميم بُنيته التحتية وتطوير شبكات المياه والكهرباء والإطفاء، وغيرها. وقد حذّرت هيئات مقدسية من أن يؤدي منع الترميم إلى انهيارات خطيرة في أساسات المسجد.

وليس هذا فحسب، إذ صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقرار ميزانية بـ120 مليون شيقل (33 مليون دولار) على امتداد 3 سنوات، ضمن مشروع قرار، يهدف إلى السيطرة على المناطق الأثرية في الضفة الغربية، والذي قدّمه وزير التراث، الحاخام أميحاي إلياهو، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، ووزير السياحة، حاييم

كاتس، حيث تقع تلك المواقع في المناطق المصنّفة "ج"، حسب "اتفاقية أوسلو"، وذلك ضمن مساعي حكومة اليمين لتوسيع الاستيطان، والسيطرة على مناطق "ج"

وتبعاً لذلك، كشف تقرير إسرائيلي مدى التغوّل الاستيطاني الذي مارسته حكومة اليمين، بإقرارها، خلال ستة أشهر فقط من عملها، على 12855 وحدة استيطانية، أي أكثر من ثلاثة أضعاف جميع الوحدات المصادق عليها في الثلاث سنوات الماضية، في الوقت الذي قامت فيه بهدم 300 منشأة فلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، كان بُني عدد منها بتمويل من الاتحاد الأوروبي، فيما لا تزال تخطّط هذه الحكومة لتوسيع الاستيطان وتعميقه.

كما قرّرت حكومة بنيامين نتنياهو الفاشية إقامة مستوطنة جديدة بين بلدات فلسطينية في قلب القدس، وتشمل بناء 450 وحدة سكنية جديدة، ضمن مخطط أوّلي، يهدف في نهايته إلى تحويل هذه المستوطنة الصغيرة إلى واحدة كبيرة، كباقي المستوطنات التي تبتلع أراضي القدس والضفة، بزعم كاذب بأن الأراضي ملكيّة لليهود.

اللافت أن هذا الهجوم الاستيطاني الخطير كان ترافق مع تواصل جرائم التطهير العرقي، التي تركّز على التجمعات البدوية، بهدف تهجير سكانها من أراضيهم ومراعيهم ونقلها إلى المستوطنين.

وفي هذا السياق، أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً بمنع دخول أراض تقع قرب معسكر لجيش الاحتلال جنوب شرق قرية الجفتلك؛ والأخيرة تقدّر مساحتها بنحو 150 دونماً. وفي الوقت ذاته، قامت سلطات الاحتلال بإجراء عملية "تهجير قسري" لتجمّع البقعة البدوي، الذي عانى خلال الأسابيع الأخيرة من اعتداءات المستوطنين اليومية، والتي كان مصدرها إحدى البؤر الاستيطانية السبع التي أقيمت في أعقاب عنف المستوطنين في قرية ترمسعيا، لينضم هذا التجمّع إلى تجمّع راس التين وتجمّع عين سامية المجاورين اللذين تم تهجيرهما عن أراضيهما.

وماذ عن الطرق الالتفافية؟

في إطار تهيئة البنى التحتية المناسبة لخطط الضم، التي تعمل عليها حكومة الثلاثي الفاشي في "إسرائيل"، ذكر المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن سلطات الاحتلال أقامت على مدخل بلدة حوارة الشمالي ومفترق مستوطنة يتسهار، جسراً لطريق التفافي بدأ العمل به عام 2021، يهدف إلى ربط المستوطنات والبؤر الاستيطانية المحيطة بمدينة نابلس، وهي "براخا وإيتمار وإيلون موريه ويتسهار"، بالمدن الإسرائيلية، من دون الحاجة إلى المرور بمناطق فلسطينية مأهولة بالسكان.

بموازاة ذلك، يترقب أن تفتتح وزيرة المواصلات الإسرائيلية، ميري ريغيف، في الأيام المقبلة، الطريق الالتفافي الذي يلتف على مخيم العروب وقرية بيت أمر في محافظة الخليل، على شارع رقم 60 الذي يبدأ في الناصرة شمالاً، مروراً بجنين ورام الله والخليل في الضفة الغربية، وصولاً إلى بئر السبع جنوباً، حيث تُعتبر هذه الطرق الالتفافية إحدى أدوات الاحتلال المستخدمة في تنفيذ سياسة فرض الوقائع على الأرض وتشكيل جغرافيا الضفة الغربية.

في الإطار ذاته، ومع إعلان بلدية الاحتلال في القدس عن انتهاء المرحلة الأولى من مشروع ربط مستوطنات القدس الشرقية المحتلة مع مستوطنات الغور عبر الشارع الأميركي، تعمل بلدية القدس، بالتعاون مع الوزارات المختلفة في الحكومة ومجلس التجمعات الاستيطانية، على إنجاز شبكة طرق التفافية تنقل المستوطنين بحريّة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في شمال وجنوب الغور نحو القدس الشرقية ومستوطنات الوسط، من دون عوائق، وبعيداً عن التجمعات والقرى والأحياء الفلسطينية.

إشارة إلى أن أخطر تلك الطرق الالتفافية هي: طريق حوارة الالتفافي (مفترق زعترة)، وطريق العروب الالتفافي، ونفق قلنديا وطريق اللبن الغربية الالتفافي، وطريق النبي إلياس الالتفافي، وطريق الطوق الشرقي في القدس، وطريق 60 الالتفافي، وطريق غوش عصيون الشرقية.

وفي سياق شرعنة المزيد من البؤر، رفضت الحكومة الإسرائيلية، في ردّها على التماس للمحكمة العليا، إخلاء معهد لتدريس التوراة في البؤرة الاستيطانية العشوائية "حوميش" على أراضي قرية برقه في محافظة نابلس، الأمر الذي يؤكد تورّطها في إعادة المستوطنين إلى البؤرة.

إلى جانب ذلك، وفي إجراء عنصري إسرائيلي، قامت شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" بتخفيض كميات المياه المزوّدة لمحافظتي الخليل وبيت لحم، حيث حذّرت سلطة المياه الفلسطينية من استمرار هذه السياسة العنصرية، التي تمنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية، خصوصاً المياه، وتُجبرهم على تعويض النقص بشراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت".

وما هو موقف نتنياهو من هذه الهجمة الاستيطانية؟

لم يتوانَ رئيس الحكومة الفاشية، بنيامين نتنياهو، عن التحلل من تعهداته للأميركيين بخصوص الاستيطان، إذ نفى أن يكون قدّم التزامات إلى الجانب الأميركي، بتعليق أو تجميد البناء الاستيطاني، خلال المكالمة الأخيرة مع الرئيس جو بايدن، ما يدلّل على مضي حكومة اليمين في مخططاتها.

كما كشف نتنياهو النقاب عن مخططات استيطانية جديدة تستهدف منطقة الأغوار الفلسطينية، بعد شرعنة العديد من البؤر الاستيطانية غير القانونية في الشهور الأخيرة. وضمن المخطط الاستيطاني، سيتم توسيع عدد من الطرق في المنطقة فوراً، وتوسيع الطريق رقم 5 بين مستوطنتي "أريئيل وعيليه"، وبناء تقاطعات عند نقاط الربط مع الطريقين 60 و90. ونظرًا إلى أن نظام الطرق واسع ومتدفق، فسيتوسع استخدامه، وسيقلّل الازدحام المروري بأجزاء أخرى من الضفة الغربية. كما يقترح المخطط بناء مطار دولي جديد في المنطقة، بحيث يكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، في وادي "هوركانيا" قرب معبر اللنبي، بديلاً لمطار عطروت المغلق في القدس المحتلة"، بهدف منع إقامة دولة فلسطينية مستقبلا.ً

وما هي أسباب التصعيد بين أجهزة السلطة وكتيبة جنين؟

يوماً بعد يوم تتأزم العلاقة بين السلطة الفلسطينية، وتحديداً أجهزتها الأمنية و"كتيبة جنين"، بحيث وصلت إلى أكثر المراحل خطورة، ووصِفت بأنها أصبحت تقع على مفترق طرق، قد يؤدي أحدها إلى حالة من الصراع والتقاتل.

أما فتيل النزاع، فقد بدأ بعدما نقلت كتيبة جنين – سرايا القدس المواجهة الصامتة وحالة الخلاف والتوتر بين عناصرها وأجهزة الأمن الفلسطينية إلى العلن، مع بيان كانت أصدرته في 17 تموز، ودعت فيه الجماهير الفلسطينية للتظاهر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي اليوم نفسه، ضد استمرار اعتقال المقاتلين.

وتضمّن البيان مطالبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتوقف عن اعتقال وملاحقة المقاومين الفلسطينيين. واعتبر استمرار ملاحقة من وصفهم بـ"الشرفاء من عناصر المقاومة يهدّد النسيج الوطني والاجتماعي".

وطالب البيان الشرفاء من حركة فتح وكتائب الأقصى والأجهزة الأمنية للوقوف عند مسؤوليتهم الدينية والأخلاقية والوطنية، والضغط على أجهزة السلطة من أجل الإفراج عن المجاهدين وإنهاء هذه المهزلة من الاعتقال والملاحقة.

كما شرح البيان تفاصيل الاتفاق الذي جرى بين كتيبة جنين ومسؤولين رسميين في السلطة، والتي كان من ضمنها الاتفاق على إطلاق سراح المقاومَين: مراد ملايشة ومحمد براهمة، اللذين يقبعان في سجن اللجنة الأمنية في مدينة أريحا.

ما تجدر معرفته هنا أن قوات من الأجهزة الأمنية كانت قامت باعتقال المطلوبين وصادرت سلاحهم أثناء توجههم لمساندة إخوانهم المقاتلين في مخيم جنين أثناء الاجتياح الأخير للمخيم، بحسب بيان الكتيبة، الذي أوضح أن أجهزة السلطة تستمر بملاحقة المقاومين، حيث قامت باعتقال عيد حمامرة والأسير المحرّر خالد عرعراوي.

وما علاقة زيارة محمود عباس لجنين بالخلافات بين السلطة وكتيبة جنين؟

توضح رواية كتيبة جنين التفاصيل التي سبقت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى مخيّم جنين، مشيرة إلى أن وفد السلطة وحركة فتح طلبوا زيارة عباس والوفد المرافق له من أجل إلقاء كلمة أثناء وجوده في المخيم... وكان لدى الكتيبة مطلب واحد ومشروع، وهو إطلاق سراح المعتقلين قبل مجيء الرئيس إلى جنين، لضمان أن تسير أمور الاستقبال بهدوء ودون أي عائق.

وبعد محادثات وجلسة مطوّلة، تم الاتفاق على السماح بتأمين المسلك الذي سيسير به الرئيس، من خلال المسح ونشر القنّاصات من قِبل الأجهزة الأمنية، مع عدم إزالة أي راية من الرايات المعلّقة وأي صور في محيط مكان الاستقبال، وإعادة السلاح للمجاهدين ملايشة وبراهمة؛ وقد تم استلام سلاحهما.

ليس هذا فحسب؛ فقد أخذت سرايا القدس وعوداً من عدة أطراف من الأجهزة الأمنية ومن جهات داخل المخيم، بأن يتم الإفراج عن المجاهدين بعد زيارة رئيس السلطة، وأنه إذا تم الالتزام بعدم حدوث أي أمر من شأنه أن يشوّش على الاستقبال، فسيتم إطلاق سراحهم بعد الزيارة مباشرة.

وما هو موقف السلطة في رواية كتيبة جنين؟

في الحقيقة، نفى محافظ محافظة جنين، اللواء أكرم الرجوب، ما جاء في رواية الكتيبة من اتفاق بين السلطة وكتيبة جنين، معتبراً ذلك بمثابة " كلام فاضي" ولا يمتّ للحقيقة بصلة.

وقال الرجوب إن الرئيس الفلسطيني هو رئيس الشعب الفلسطيني، ويمكنه أن يزور أي منطقة في الضفة الغربية متى يشاء، وبدون أي اتفاق مع أي جهة أو مجموعة.

من جهتها، أكدت السلطة الفلسطينية أنها لن تتهاون أو تقصّر أو تُجامل في تطبيق القانون والأمن العام في المحافظات الفلسطينية، وأنها ستقطع أي يد تعبث بالأمن.

بدورها، قالت وزارة الداخلية إنه لن يكون هناك أي تهاون أو تقصير في تطبيق القانون والأمن العام، مؤكدة الالتزام بالحفاظ على ثوابتنا السياسية والوطنية الهادفة لتحقيق آمال الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

وما قصة حرب البيانات بين السلطة وكتيبة جنين؟

لم يتوقف التصعيد عند هذا الحد، بل تطور إلى حرب بيانات بين السلطة وكتيبة جنين. وفي هذا الإطار، صدر بيان موقّع من حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في إقليم جنين، أكّد أن الحركة "لا تستهين بدور أي إنسان أو فصيل أو مؤسسة أو فعالية فلسطينية.. لكن الحركة ستحافظ على مكوّنات الشعب وتحميها بالدم إن احتاج الأمر، من الاحتلال والمتآمرين والعابثين وتجّار الدم والدين والوطنية، ومن يعملون بأجندات قوى إقليمية أجنبية وفارسية لا تُلقي بالاً لفلسطين وشعب فلسطين؛ بل تستخدم القضية الفلسطينية كورقة مساومة، خدمة لأجنداتها وقضاياها الخاصة.

وسألت "فتح" من وصفتهم بالساعين لتقويض السلطة الفلسطينية ويحرّضون على الأجهزة الأمنية: ماذا يوجد في جعبتكم بديلًا للسلطة والأمن؟.

واعتبر بيان (فتح في جنين) أن البديل عن السلطة والأمن الفلسطيني هو الغرق في بحر من الدم والظلام والحرب الأهلية الداخلية الدامية، وسيادة قانون الغاب والمافيات والعصابات وقطّاع الطرق، وعودة الاحتلال والعملاء، والقضاء على القضية الفلسطينية وإنهاء الوجود الفلسطيني.

غير أن الامور لم تتوقف عند هذا الحد، إذ كان لافتاً دخول كتائب شهداء الأقصى على الخط، ودعوتها إلى التهدئة وتوحيد الصفوف وتوجيه البندقية نحو الكيان الغاصب حصراً. ولهذه الغاية طالبت، في بيان مقتضب صادر عمّا وصِف بأنه قيادة أركان كتائب شهداء الأقصى، الشعب الفلسطيني والمقاومة بأن يكونا أكثر وعياً لما يُحاك من العدو الإسرائيلي في الغرف المغلقة.

كما دعت كتائب الأقصى المقاومة بأن لا تحرف البوصلة، وأن تبقى بنادقها موجّهة ومشرعة في وجه وصدر الكيان الصهيوني المحتل. وأكدت الكتائب أنها لن تنجر إلى الفتن والمؤامرات التي يُحيكها الاحتلال وأدواته.

وفي بيانٍ ثانٍ، قالت كتائب شهداء الأقصى إنها تحذّر العابثين باسمها، وكل من يزجّ اسمها للتلميع وإعطاء شرعية للاعتقالات والملاحقات للمقاومين من كوادرها والأجنحة العسكرية الفلسطينية. وأضاف البيان: "نعلنها بشكل واضح لا لبس فيه، نقف صفاً واحداً مع كافة مقاومي شعبنا الفلسطيني في وجه الملاحقات الأمنية وسحب السلاح".

من جهتها، نشرت سرايا القدس – كتيبة جنين، بياناً (رداً على ردود حركة فتح) اعتبرت فيه أن الحشود الجماهيرية التي خرجت تؤكد على "صوابية النهج وخيار المقاومة، وتؤكد للقريب والبعيد أن المقاومة هي خيار الشعب الفلسطيني ككل وليس خيار فصيل".

الجدير بالذكر أن نشطاء وفصائل فلسطينية كانوا قد أطلقوا مسيرات في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، رفضاً للاعتقال السياسي وملاحقة المقاومين في الضفة الغربية المحتلة.

كذلك انطلقت أكبر المسيرات (في الأيام الماضية) المندّدة بالاعتقال السياسي الذي يستهدف المقاومين في الضفة الغربية المحتلة في مدينة ومخيم جنين، وسط عملية انتشار كبيرة لقوات الأمن الفلسطينية. وقد ردّد المشاركون هتافات تطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين والتوقف عن ملاحقة المقاومين. وقال أحد عناصر كتيبة جنين، موجّهاً كلامه للسلطة الفلسطينية، إن المقاومين لا يريدون منهم أن يقاتلوا إلى جانبهم، بل يريدون أن يكفّوا أيديهم عنهم؛ ويقصد بذلك عمليات اعتقال المطلوبين.

كما ردّد متظاهرون غاضبون شعارات مندّدة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبالسلطة الفلسطينية، التي طالبها عضو المجلس الثوري لحركة فتح، جمال حويل، خلال الوقفة في مخيم جنين، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين فوراً.

وماذا عن الخلافات بين الفصائل الفلسطينية المدعوّة لاجتماع الأمناء العامّين في القاهرة؟

تحتاج العلاقة بين الفصائل الفلسطينية المدعوّة لحضور اجتماع الأمناء العامّين في العاصمة المصرية القاهرة، نهاية الشهر الجاري، إلى إعادة ترميم، خصوصاً أنها لم تتّفق بعد على النقاط الأساسية التي سيتم مناقشتها، وأن الترتيبات الخاصة التي تشمل التواصل بين الفصائل للتوافق على جدول الأعمال لم تتم، في ظل اتساع الخلافات بين العديد من الفصائل، بسبب ملف "الاعتقال السياسي".

وبخلاف الاتصالات التي أجراها مسؤولون فلسطينيون مع الجانب المصري لترتيب اللقاء، والدعوات التي أُرسلت للفصائل للمشاركة في اللقاء، بناءً على دعوة الرئيس محمود عباس، وهي أمور فنيّة، لم تجر (حتى كتابة هذه السطور) أي اتصالات أخرى لها علاقة بالترتيبات السياسية لعقد اللقاء، رغم اقتراب موعد عقده.

ووفق مسؤولين في فصائل فلسطينية عدة، دُعيت لحضور الاجتماع، لم تجر حتى اللحظة اتصالات من قِبل المشرفين على الاجتماع، والمقصود قيادات في حركة فتح والسلطة، مع باقي الفصائل، للتوافق على "البنود الأساسية" لهذا اللقاء، لتجنّب فشله.

وفي هذا السياق، كان القيادي في حركة حماس، زكريا أبو معمر، أكد تلقّي حركته دعوة رسمية من رئيس السلطة محمود عباس لحضور اجتماع الأمناء العامّين للفصائل في القاهرة نهاية الشهر الجاري، لكنه قال إن أجندة اللقاء لم تصل للمدعوّين بعد. وأشار إلى أن حركته "لا تضع فيتو على أي لقاء وطني"، وأنها مستعدة "لأقصى درجات المرونة" لتحقيق ما يرجوه الشعب الفلسطيني على صعيد قضاياه الوطنية الكبرى.

على المقلب الآخر، قال نائب رئيس حركة فتح محمد العالول، إنه يجري الآن ترتيب وتنظيم الأفكار الاستراتيجية التي ستُطرح على الجميع في اجتماع الأمناء. وبحسب مصادر فلسطينية، ستعيد حركة فتح خلال الاجتماع طرح مقترح تشكيل حكومة توافق وطني أو حكومة وحدة، لتكون مقدّمة لتجاوز الخلافات السياسية القائمة مع حركة حماس، وتعمل على توحيد المؤسسات الوطنية، حيث يحظى هذا المقترح بتأييد من فصائل المنظمة.

وتبعاً لذلك، شدّد عزّام الأحمد، عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة فتح، في تصريحات أدلى بها خلال زيارته قبل أيام للعاصمة الروسية موسكو، إنه يجب على جميع الفصائل الفلسطينية التأكيد على أن منظمة التحرير هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية المتّفق عليها، وبرنامج منظمة التحرير، وإعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988.

بالمقابل، ترفض حركة حماس بشكل قاطع الاعتراف بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، الذي يقرّ بالاعتراف بإسرائيل. كما لا توافق الحركة على الالتزام بهذا البرنامج الذي يقر بشروط اللجنة الرباعية الدولية.

الخلاصة:

يبدو أن المسجد الأقصى على موعد مع جولة جديدة من الإرهاب، خصوصاً مع اقتراب احتفال غلاة المستوطنين بذكرى "خراب الهيكل" المزعوم، حيث من المقرر أن تُحيي "جماعات الهيكل" سنويًا، ما تطلق عليه اسم "ذكرى خراب الهيكل"، وذلك من خلال حشد أكبر عدد من المستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى في هذا اليوم الذي يصادف 27 من الشهر الجاري، إلى جانب تأدية الصلوات التلمودية ومختلف الطقوس المتعلقة بهم.

من هنا، يبدو أن الأراضي الفلسطينية ستشهد تصعيداً خطيراً في حال أصرّ المستوطنون على تدنيس الأقصى أو اقتحامه؛ وهو ما سيستدعي رداً من المقاومة الفلسطينية التي كانت حذّرت من أن الأقصى مشمول بمعادلة وحدة الساحات، وهي حتماً لن تقف مكتوفة الأيدي؛ بل هي ستذهب بعيداً من أجل حمايته ومنع الاعتداء عليه.